



ص
الاسفار الاربعه

هذه رسالة شريفة تسمى بالتقيد من تاليفات صدر المتألهين صاحب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي دفع سماء العقل الهادي الى اصول الراي وفروع النقل واقعده
في سوق التصرف في مواد صور الاقيسة وكتابتها وعناصر اسرجة الادلة وكيفياتها
ليعبر به نقد البراهين من زيفها وبوزن شاقيل الحجج من سيلها وحيثها الياس من
النقض والخسران ويحترز عن الجور والطغيان فقال له الا تطفون في الزمان ^{فهموا}
الوزن فويل للمتجادلين من اهل المشغب والفساد والمراء والثناء الذين اذا كانوا
على الناس يستفنون واذا كالوصاد وزنوا بهم يفسدون والصلواة على براهين
الباصرة وتجد الظاهرة محمدا والانتاج مقدم على لولايته والبسوة ووسايط ^{حديث}
العصمة والعدالة وشرائط انتاج العلم والعمل والوصول الى المبدأ الاول وبعد
فاني مرهلا اليك وهادياك من المنطق الى اصول منطقها عن فضول فان ^{نكتة}
القطانة بيدك سهل عليك السبيل الى البسط والتحقيق والبحث والتفصيل
الله الهادي الى طريق الرشاد وعليه التوكل وبه الاعتماد والاشراق الاول
في ايسر غوي وفيه مقدم ما في لغات ^{مقالة} المنطق قسطا سارا واكي بوزن ^{به}
الانكار ليعلم محيها من ناسد ها والفكر انتقالا لذهن ينماحضر عنده من صور
الاشياء وهو السمي بالعلم لينقل اذا كان على ترتيب خاص الى ما لا يحضر من جملة
ما لا يحضر وهو الجهل والوارد منه مجموع الانتقاليين لا الذي بازل المحرر من نقل
يكون

لا يكون الترتيب على نحو التاربية او فيما يتبادر عند وضوح الخطا فاحتيج الى العلم ^{مفاد} منقول
 العلم اما تصديقي وهو الاعتقاد الراجح سواء بلغ حد الجزم فان طابق الواقع فيقين
 والآخر هل مركب او لا فظن صادق او كاذب واما غيبي فتصور وقد يطلق على المعنى
 الشامل لهما فيرادت العلم وكل منهما نظري وحدسي ومكتسب يمكن تحصيله من
 الاولين ان لم يحصل باشراف من القوة القدسية والكاسب من التصور ^{بسم} وحدسي
 وكل منهما تام وناقص من التصديقي قياس واستقراء وتمثيل بعضها الحق ^{سبيل} فلا يسهل
 الى ادراك غير حاصل الا من حاصل ولكن مع التفطن للجهة التي صان لاجلها مؤديا
 الى المطلوب فقصارى امر المنطقي ان يعرف الكاسبي ^{ضعف} والحوال اجزاؤها ومبادئها
 ومبادئها في القوة ^{ضعف} والصحة والفساد فيجب عليه النظر في المعاني ^{المفردة}
 ثم في المؤلف منها لتقدسها عليه وفي الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني اذ ربما
 يختلف باختلافها غير مقيد بلغة دون لغة الا نادى ^{للمعنى} الدلالة لفظية وفي
 لفظية وكل منها اوضاعه وطبيعته وعقلية والاولى من الاولى مطابقة ان دل
 اللفظ على معناه من حيث هو معناه وتضمن ان دل على جزء المعنى من حيث هو جزؤه
 والزام ان دل على خارج من حيث هو خارج بشرط اللزوم العقلي والاولى وضعه
 صفة والاخرى بان اشتراك الوضع والعقل يستلزمها دون العكس فدلول لفظ
 الانسان بالاولى معنى حيوان الناطق والثانية احد حواد ^{للمعنى} الثالثة قابلية للكتابة
 لعل الدال بالمطابقة مفرها ان لم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه اعم من ان
 يكون ذا جزء اول او من ان يكون والابوجه اول او من ان يكون دلالة على جزء اول ^{كهن}

مفروق دائم او غير سرج الزوال او يثبت كقوله كقولهم وسرجه العرش ^{سرج} طالع الاول في الحق
وقد يحدو غيرهما وتأخرهما والاول يشترط ان يكون في وجوده فثبت في العلم
بما هو خارج وقد يكون الشوم فائدا لغيره كالمسود الاسود من حيث هو اسود ولا يحدو
وكذا كل مشتق والموجود كذلك عند الحكماء ومن العرض بالاول وسطا لردا في الشيء فثبت
كلاما في العرض فيسبغ ليا كالتعجب للانسان او في الاثبات فيسبغ ليا كالتعجب في العالم ويحكي
كل من هو له علم بالمقايضة فبالحق الشوم لذاته او لا من سبغ به حرة الا ان او خارجا يسبغ
فائدا وما لا يكون ذلك يسبغ شاعرا بيا ومن الاول يبحث في العلوم ^{العلم} لاسيما الثاني والاول كان كل
علم وكل علم لمعة ذات المهيمة ان كان تمامها متوحد وان كان جروها متشعبا بين مختلفات
الحقائق جنس الجنس المهيمن فصل والنوع حقيقي ان كان متفق الافراد في تمام الحقيقة والى
ان كان تحت جنس وبيئتهما عموم من جهة اذا الاول قد يكون بسيطاً والثاني قد يكون جديداً
عن غيرهما الجنس خاصة والمشتراك من علم فالحكايات خمس لمعة السائل بها هو ان يطلب
شرح الاغلا او تمام المهيمة المختصة كانت او مشتركة فيجاب بما يدل عليه او عليه بما يطابقه
وعلى الاجزاء تفصيلاً فيكون الجواب نوعاً او جنساً او سائلاً باق شئ اما ان يطلب ما هو
بحسب ماهيته او بحسب غايته فيجاب بالفصل اذا الحاجة فالنوع هو المقول على الاثر
المتفقد الحقيقة في جواب ما هو الجنس والمقول على الحقيقة الخلق في جواب ما هو وقد يكون
قريباً ان كان اسئل من المهيمة واقف مشاركة في الماهية فاحداً ويطلب ان كان متعدياً ومدة
الاجرة كعدد مراتب البعد فاحداً فواحد للفرق ثم الاجناس فيمتنع عندها الى جنس في نوع
والانواع يتشارك في خصوصية الى نوع فيجنس ولا بد من الالفاظ في ذلك الا ان اعم من الاجرة فان كان
جنساً ولا يخص من الشخص بالرابح خصوصية فينضم الى الجنس مكانه وكل واحد من الالفاظ
جنس ونوع باعتبارين والفصل هو المقول على الشيء في جواب ان كان هو ما هو من فان كان
المشارك في الجنس الفرع فيفرق والا فبعضه وكل مجموع لا يجوز به فبعضه والخاصة
الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة ففصل بينه وبين المالك في جواب ان كان هو ما هو

وهي شاملة وغير شاملة والعرض العام هو الخارج المقول عليها وعلى غيرها والخاصة الحقيقية
 للشيء قد يكون عرضا عاما لا خروجه هذا الاعتبار لا يكون من المطالب وانا اخذت اضافية
 لم يكن بينهما فرق لعدم هذه المعاني ففهمتها منطقية ومعروضا لها طبيعة والمركب
 العارض والمعرض عقلي لا وجود له والطبيعي فيه خلاف والحق وجوده الاشتراقي الثاني
 في الاقوال الشارحة لعدم معرف الشيء هو المقول عليه المفيد تصويره وشرطه ان يكون
 مساويا له في الصدق لا الاعم والافضل واجلي منه في المعرفة لا المساوي والافضل وهو
 في المشهور حد ان كان بالفصل ورسم ان كان بالخاصة وكل منهما انما ان كان مع الجنس
 القريب وناقص ان لم يكن معه وليس الغرض في الحد مجرد التمييز والالحاق من العرفي
 فلا يجوز في انما منه الخلط بشيء من المقومات بل يجب ايرادها وان كانت الدلالة
 على سبيل التضمن والابحار غير معتبر لعدم جواز طرح المقومات ولا الزيادة فيها سواء
 قلت اللفاظ او كثرت فاخذ الوجيز في حد الحد خطأ على انه اضافي بجهول لمعة اسم
 الحد على النام والناقص بالاشتراك لدلالة الاول على المهية بالمطابقة والآخر عليها
 بالالتزام وعلى الحدود والناقصة بالتشكيك لتفاوت مراتب التعليل في ايراد الاجزاء
 والمهية اما حقيقية وهي التي تقوم جزئها العام بجزئها الخاص واما غير حقيقية وهي
 ما لا يكون كلاما وتركيبا الحد في الاول من الجنس الفصل الجامعين لجميع المقومات وفي
 الترتيب ليس بضروري كما توهم بل يستحسن وفي الثانية من الامور الداخلة فيها
 وان لم يكن جنسا وفصلا وليس كما ان الحد لا يتركب الا من الجنس الفصل خاتمة
 في امثلة من الخطا في التعاريف بهذه للطبع اها لا بحيثيات يوجب القلطا في
 الجنسية اذا اخذت حقيقة لا يقال على المختلفات وان اخذت بشرطه بل يخص بقائا اقترانها
 بفصل ولم يصدق على المجموع الذي هو النوع لانها جزئية فعلى التقديرين لا يكون جنسا بل
 يجب اخذها مطلقة اذ كانت جنسا به بقاس حال البواني فن القلط الواقع في التعاريف الحد
 مكان الجنس انما يجوز ما اذا دل على الكل يكون تكرار له ومنه اخذ الفصل كان الجنس كقولهم العشق
 افراط المحبة واما اللائق انه محبة مفردة ومنه اخذ الموضوع الفاسد مكان الجنس كقولهم
 الزمان خشب محترق ومنه تعريف الشيء بمساويه في المعرفة واجماله كقولهم السواد
 يضاد

مختص

ص ١٢
يعتاد اليونانيون ادبها واخفى كقولهم النار هو الاله طقس الشبيهة بالنفس او بنفسه كقولهم الاله
حيوان بشري او بما لا يعرف الاله كقولهم في حد الشمس كوكب يطلع نهارا ولا النهار لما يعرف الا بطول
الشمس. والمضاف للكون المتضافين معين في المعرفة وانجها لانه فلا يؤخذ في حد كل منهما الاله
يعرف لانه فيقال ان الاله حيوان بولدا اخر من جنسه من نطفته بل يؤخذ في مثل هذه الخد
السبب الواقع في للاضافة ويظهر في الحد. والالفاظ المجازية والمشاركة والاسماء الغريبة فان لم يكن
للمعنى اسم تليق بايناسيه من الاسماء **الاشراق الثالث** في باريس بناسيه ثم هيد و
الشي اما عيني او ذهني او فطري او كيني والاولان حقيقتان والاخران وضعيتان للاختلافهما
بحسب الاعطاف واللام لعدة اخرى من المركب الثام ما يكون لنسبة مطابق ان حكم فيه بثبوت
النسبة لاخر او يفيد عنه فطري والاشراق والحكم عيني الحكمي يسمى موضوعا والحكم به محمول
الدال على النسبة في المفردات بابطة سواء كانت زمانية كان وامثاله او غير هاد قد استعملها
هو وقد يحدف او يكتفى منها بحركة في بعض اللغات فالقول تكون ثنائيات تاليف الشرطين من
خبر بين بن يسمى الاول مقدما والثاني تاليا اخرها من خبرتها ليربط احدها بالآخر يكون خبر
واحد فانه لزومي متصلا لعلاقة فائده او نفاية ان كانت بين جزئيه ملانته ومنه منفصل
حقيقي مانع الجمع موزن الخلود غير حقيقي مانع الجمع دون الخلود والعكس ان كانت بين جزئيه معان
باعد الوجهين وانما انحصرت الاخبار في هذه لآثارها ان تحل بغيرها الى غير بين حقيقة او حكما
اول والثاني اما ان يرتبط بالزهد والفساد ولكل من الثلاثة ايجاب وسلب كما كيفته النسبة
والصواب من الشرطيات قد يكون اجزائها كاذبة لعدة موضوع الحكم ان كان شخصيا لقضية
شخصية او طبيعية بشرط تعيينها الذهني بطبيعتها او بلا شرط فوهلة او لافراد كلها وبعضها
فمحصنة كلية او جزئية موجبة او سالبة والمبين لكيتها سوردها اربعة للاربع **لعدة ايجاب القضية**
يقضي وجود موضوعها اذا المعلوم لا يثبت له شيء لها محققا كافي لخارجية ان قد رافى
الذهنية ان قد رافى الحقيقية او ذهنا كافي للذهنية فالموجبة بحسب الموضوع اخفى من
السالبة مع مساوتها للاتفاقية لتحقيق المفهومات كلها في الباري العالية ولاستعمل مطلق
الحكم الوجودي الادراكى اذا المجهول مطلقا لا حكم عليه بنفى وايجاب والشبهة به عليه عند
بما ذكرنا من الفرق بين المحالين اذا الشيء قد يكون من نفسه باحد هاد يعقد عليه بالا

على ان الفرق لا يجري الا في الشخصيات والطبيعات لا في الصفات المحسورات على مقد وضع ايجابي هو
 الانصاف بالعنوان بالفعل فان قولنا كل ج ب ليس معناه الجيم الكلي وكلية او كلة بل معنا
 كل ما يوصف بج ذهناً او عيناً دائماً او غير دائماً بحيثابه او للمعة القضية اذا جعل حرف السلب
 جزءاً لجزمها والا حددها فعد وله الطرفين او احدهما والا فالحصلة وكل منها موجبة وسالبة
 وما سموها سالبة المحول وحكموا بانقضاءها من العدد وله في الاعتبار وعدم اقتضاها موجبتها
 كالسالب لوجود الموضوع بنفسه لمعة الكلية والبحرئية والاحمال والتعيين في الشرطيات
 باعتبار الاوضاع والافات والاعداد كافي في الحليات ولصور محصوراتها ادوات معينة :
 لمعة من الشرطيات ما يتركب من مثليه او قسيمييه او خلط او عن احدي الشرطيتين مع حلية
 الاشراق الرابع في جهات القضايا وتصرفاتها لمعة نسبة المحول الى الموضوع لا يخلو من
 الوجوب والامكان والامتناع وهي مادة القضية وقد يصرح بها في الملفوظ فيسمى بوجهة و
 البين لها جهة سواء طابقت المادة ام لا ويقابلها الاطلاق العام نقابلاً لعدم والملكة
 ان نسبة الى الموجبة كنسبة الاحمال الى الكلية فان حكم فيها بضرورة نسبة المحول الى ذات
 الموضوع من غير شرط زائد فضروريته مطلقة سواء كانت اذلية كقولنا الله يتوهم بالضرورة
 او اذابته مقيدة بما رامت الذات كقولنا الانسان حيوان لان ضرورتها غير متبادلة بل مع :
 بقاء الذات ومقيداً بوصف او بدوامه فشرطه عامة وفي وقت معين فوقيته مطلقة
 او بهم فمتشعبة مطلقة وان حكم فيها بدوامها مادامت الذات دائمة مطلقة او مادام الوصف
 فوقيته عامة وان حكم فيها بسلب ضرورة مقابلها لمكنة عامة ودرجات بتدت بعض هذا البسا
 فتعبر مركبات اما بالادوام الذاتي كالتعاطين فتسميان الحامتين والوقيتين المطلقين
 فخذن منها في التسمية الاطلاق للتقيد والمطلقة العامة فتسمى الوجودية اللازمية
 او باللا ضرورة الذاتية كهي ايضاً فتسمى الوجودية اللا ضرورية او بالضرورة جانب الموافق
 كالمكنة العامة تسمى الخاصة اذا قيدت اشارة الى مطلقة او مكنة عامتين على عكس ما يند
 بهما في الكم والكيف لمعة الامكان العام كان بازاء الممتنع يندخل فيه الواجب والخصائص وجب
 ثلثة انقسام ضروري الوجود وضروري العدم وبالا ضرورة في وجوده وعدمه فخصوي
 باسم الامكان

باسم الامكان فالقسمة كانت عند الاولى ثنائية ممكن وممتنع وعند هؤلاء ثلثة عا والواجب
العامي يصدق على طرفي الخاصي لصدق غير الممتنع على ايجابه وسلبه وللامكان محامل
اخرى حتى فناء العدم الاحتياج اليها ومن توهم ان شرط الممكن عدم وقوعه اذ الوجود يجرى
الى الوجوب لم يعلم انه لو كان كذلك فالعدم يجرى الى الامتناع فان لم يضر هذا لم يضر ذلك بل
الممكن باعتبار مهية ابد ممكن وكل من ضروري العدم والوجود انما هي له بالغير والامر بها
من الجهات هي هذه الثلثة لمعة اشترتبة الامتياز بين الغساي بالعوارض دون الفصول
اذ يرجع الجميع الى موجبة كلية حلية ضرورية فالاول بالعدم والثاني بالافتراض وفي العلوي
الحقيقة لا يبحث عن الشخصيات اذ لا يبرهان عليها ولا يطلب حال بعض الشيء منها لاد
تعيينه فلا يبقى الا كلية والثالث بقلب الشرطية حلية بالتصريح بلزومها او عنادها
فانها في الحقيقة حليات حذف عنها التصريح بها وجعلت متصلة ومنفصلة بآراء
الاتصال والانفصال والرابع يجعل الجهة جزء المجرى فيصير الجميع ضرورية اذ الامكان
لكن ضروري كالا امتناع للمتنع والوجوب للواجب على ان المطلوب في العلوم الحقيقية
ليس الا الضروريات وان كان في الصورة غيرها اذ الجزم لا يحصل الا بها فالباقي من الجهات
اجزاء للمطالب لا يغيرها الجهة واحدة اذ لا نرى ان تقسيم المهية بالوجوب والامكان
والامتناع على محاليت والضرورة في الجميع والا لاختل التقسيم الحاصر بالاتفاق فانهم
ودع عنك الاطنابات التي لا فائدة فيها سوى افراغ اوعية الذماغ من وساوس
لمعة التناقض اختلاف قضيتين يتلزم صدق كل منهما لانه كذب الاخرى وبالعكس
فلا بد في الشخصية من مخالفة في الكيف واتحادها في غير من الموضوع والمجرى والربط
والاضافة والمكان والزمان والكل والجزم والقوة والفعل ورتبها المتأخرون الى
الطرفين والفاصل الى وحدة النسبة وفي المحصولات هذه مع زيادة شرطها على
في الكم لصدق الكليتين وصدق الجزئيتين بنما هو موضوعها اعم اذ النظر في احكام
المفاهيم دون الذات وفي الجهات هي مع تخالف في الجهة لكذب الضروريتين
وصدق الكليتين في مادة الامكان فالقيس للضرورة والدوام الامكان والاطالات
العامين والشرطة والعربية العامتين الجزئيتين المكنة والمطلقة والمركبة

تدبر ان الشك في ثباته الرزق وفقره انما هو في امر واحد
لان ثباته في الشرط لا يتغير الا في امر واحد
تدبر ان ثباته في الشرط لا يتغير الا في امر واحد
لان ثباته في الشرط لا يتغير الا في امر واحد
تدبر ان ثباته في الشرط لا يتغير الا في امر واحد
لان ثباته في الشرط لا يتغير الا في امر واحد

المفهوم المودع من غير ما كان في الجارية بالقياس الى كل واحد ولا تناقض بين المودع والمفهوم
لعدم تعيين الزمان لمعه حكيمه من ان الاشياء ربما صدق في واحد على نفسه بالحوادث
فان مفهوم الجوز مثلا يصدق على نفسه كسائر الماهور لما امتناع سلبها لشيء عن نفسه
يصدق عليه تقيدها لغيره وهو مفهوم الكلى عليه فلا بد من التناقض من وحدته اخرى
فوق الثمان للشهوريات هي وحدة الكل مثلا يصدق في الطرفان فالجوز مخرج لنا كل واحد بالحوادث
وهو الذاتي للكل بالكل والآخر وهو الشارح الصافي وكل الحال في نظامه
كالله شيء والله يمكن العام والله مفهوم وعدم العدم والمعرف اعمه العكس المستوي بتدليل
طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والتساوية كغيره من العكس مثله لما امتناع سلب
الشيء من نفسه وهو يتصوره لانه عكس يجوز عموم الموضوع والمقدم والموجبة بنفسها
بجزيته يجوز عموم الجوز والتالي هذا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجوهريه مثلا
فالوجوهات من الخاصيتين والعامةين تتعكس جديده مطلقه فانه اذا صدق في كل
بما وبجانب ب باحدى الجوهات الاربع وجب ان يصدق في بعضها ب ج حين هو
ب والله صدق تقيدها التي هي العرفيه وهي توانا لاشي من ب ج ما تاما ما ب
وانما يضم النقيض مع الاصل ينتج تقيض الماثل ومن الخاصيتين جديده مطلقه
ومن الوقتين والوجوديتين والمطلقه العامة مطلقه عامة والسؤالين من الذي
تتعلق به من العامةين جوهيه عامة ومن الخاصيتين جوهيه لا عامة في البعض
والبيان في الجميع كانه كونا من ضم تقيض العكس مع الاصل لينتج الحال وهو سلب
الشيء من نفسه ولا عكس للممكنين ايجابا على الذي يجب المنصوص انه مفهوم الاصل
فيها كل ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان
ويجوز ان لا يكون ب بالامكان لعدم خروجه من القوة الى الفعل صلا فلا يصدق
العكس ما على اى القابل فقد عكس ان ممكنه ولا رها والبولاق سلبا للنقض
في بعض الموارد مع وجوب عموم القوانين لمعه عكس التقيض بتدليل تقيض المطلقين مع
بقاء الصدق والكيف وحكم الموجدات في احدى العكسين حكم السؤالين الاخرين بالعكس
مع التماس في البيان والنقض ومن كان ذا قريحه لا يصعب عليه احكام الوجوهات في
باب العكس وامثلتها والقاعده الاشرافيه اثير من تعدد اقسام كثيره كما
اشرنا اليه الاشراف الخامس في التركيب الثاني لمعه اعمه في الحجج القياسيه هو
توافق من القضايل بالزومه من حيث الصور قولنا كثر فتمت القياس لا يستلزم حقه مؤا
من القضايل ابل تسليمها وبقيد اللزوم يخرج الاستقراء والتماثل وهو قياس المسار
من الاقيسه المركبه فلا حاجة الى قبل بخروجها من الوحدة عبر في صدق المرف والقيسيه
انا جعلت

مفهوم المودع من غير ما كان في الجارية بالقياس الى كل واحد ولا تناقض بين المودع والمفهوم لعدم تعيين الزمان لمعه حكيمه من ان الاشياء ربما صدق في واحد على نفسه بالحوادث فان مفهوم الجوز مثلا يصدق على نفسه كسائر الماهور لما امتناع سلبها لشيء عن نفسه يصدق عليه تقيدها لغيره وهو مفهوم الكلى عليه فلا بد من التناقض من وحدته اخرى فوق الثمان للشهوريات هي وحدة الكل مثلا يصدق في الطرفان فالجوز مخرج لنا كل واحد بالحوادث وهو الذاتي للكل بالكل والآخر وهو الشارح الصافي وكل الحال في نظامه كالله شيء والله يمكن العام والله مفهوم وعدم العدم والمعرف اعمه العكس المستوي بتدليل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والتساوية كغيره من العكس مثله لما امتناع سلب الشيء من نفسه وهو يتصوره لانه عكس يجوز عموم الموضوع والمقدم والموجبة بنفسها بجزيته يجوز عموم الجوز والتالي هذا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجوهريه مثلا فالوجوهات من الخاصيتين والعامةين تتعكس جديده مطلقه فانه اذا صدق في كل بما وبجانب ب باحدى الجوهات الاربع وجب ان يصدق في بعضها ب ج حين هو ب والله صدق تقيدها التي هي العرفيه وهي توانا لاشي من ب ج ما تاما ما ب وانما يضم النقيض مع الاصل ينتج تقيض الماثل ومن الخاصيتين جديده مطلقه ومن الوقتين والوجوديتين والمطلقه العامة مطلقه عامة والسؤالين من الذي تتعلق به من العامةين جوهيه عامة ومن الخاصيتين جوهيه لا عامة في البعض والبيان في الجميع كانه كونا من ضم تقيض العكس مع الاصل لينتج الحال وهو سلب الشيء من نفسه ولا عكس للممكنين ايجابا على الذي يجب المنصوص انه مفهوم الاصل فيها كل ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز ان لا يكون ب بالامكان لعدم خروجه من القوة الى الفعل صلا فلا يصدق العكس ما على اى القابل فقد عكس ان ممكنه ولا رها والبولاق سلبا للنقض في بعض الموارد مع وجوب عموم القوانين لمعه عكس التقيض بتدليل تقيض المطلقين مع بقاء الصدق والكيف وحكم الموجدات في احدى العكسين حكم السؤالين الاخرين بالعكس مع التماس في البيان والنقض ومن كان ذا قريحه لا يصعب عليه احكام الوجوهات في باب العكس وامثلتها والقاعده الاشرافيه اثير من تعدد اقسام كثيره كما اشرنا اليه الاشراف الخامس في التركيب الثاني لمعه اعمه في الحجج القياسيه هو توافق من القضايل بالزومه من حيث الصور قولنا كثر فتمت القياس لا يستلزم حقه مؤا من القضايل ابل تسليمها وبقيد اللزوم يخرج الاستقراء والتماثل وهو قياس المسار من الاقيسه المركبه فلا حاجة الى قبل بخروجها من الوحدة عبر في صدق المرف والقيسيه انا جعلت

۴۵

[illegible]

Handwritten signature

[illegible]

Figure 1

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا يثبت اذا لا شاعره به غير ذلك لا يخص بل طريق الكشاف المحقق تحليل صفات الشخص من تركيبه بان
يوجد فيه ويجذف ما ليس به في و ينظر انه من اوجس من المقولات العشر والى المرات في
جواب ما هو المقترحات الحقيقية حتى ينتهي الى قول الله قول تحت ويجمع المقولات العشرة
في اسم الجنس بشرط عدم التكرار ويورد الفصول فاما اجتمعت هذه المقولات ووجد منها
شئ مسايا للمعرفة في التحول والمعنى جدي مافيه واتخذ وقد يتفق التوافق في جوابي والم كما يقال
ان الكسوف ما هو نجاب هو ذوالقمر والشمس في وسط الارض بينه وبين الشمس فاما قيل لم
الكسوف ما هو نجاب في وسط الارض او وسط فاشترك الحق والبرهان انما كان الوسط بين
العلل لذلك ثبته للشمس واعلم ان توقف ابتلال الارض على الخطر المتوقف على السحاب المتوقف
على هو والابخرة المتوقف على ابتلال اخرى ليس دورا ومنه ان الموقوف غير الوقوف عليه
بالعدد فاما البرهان الذي في النجاة الوسط مع النتيجة على هذا الوجه ليس الحقيقة
قباسا وديا يثبت الشئ في بيان نفسه لغاية الوسط للنتيجة بالعدد وان اتخذ
في النوع الاشارة التاسع في سوفس يلقى الى الغالطة مذهب كل قياس ينتج ما ينافي
ما وضعه ما فهو يثبت ان كان حقا او مشهورا كان من ما ينافي او وجد ليا والانسفس على
يشبه البرهان او مشاهير يشبه الجدول كالمثل ولا بد منه من ترويج يقتضيه
مشابهة اما في الضرورة بان يشبه من بابا منتجا وليس بآء او المادة بان يشبه الحق
او المشهور ولا يكون شليا منها ان الغالطة قياس بفسد صورته او مازقه او هرا
جوعا واللاق به غالط في نفسه مغالط لغير لغة فالغلط في القياس بسبب المقس
كما ان البرهان من شكل ناتج او ضرب ناتج او وقع زهول من من اداة الشرايط المذكورة
في احد التركيبين كعدم مشابرة الاوسط المقدم منين كمن قال كل انسان حيوان و
الحيوان جنس فالا انسان جنس فالغلط فيه ان المحمول في الكبرى ما هو في وجود كنه
كليا موجه الى الذي من فقط بخلاف ما في الصغرى فانه الحيوان باعتبار مهيته لعدم الخ
احد الطرفين في القياس والنتيجة لعدم نقل الاوسط بالكلية واما الغلط بحسب المات
فكما انصارية على المطلوب الاول وهو ان يكون النتيجة مقدم متد في قياس يلجها
بالفعل اخر وكون المقدم اخفى من النتيجة او متاوية لها فاما اولى في التبيين من
التعكس فكذلك ينفرد في القياس اما المشابهة لفظية كما ان الاسماء المشتركة مثل العين
او الازواج مثل الازواج تارة للقسم واخرى للعلف او بسبب المعنى اما الجهة كالحذ سوابل الجرهات
مكان السوابل الموصولة بها ونحو ذلك كالحذ بعض الصوري مكان البعض يعني الجرح او اخذ
احد من الكمال والطرح كل واحد مكان الاخر والله اعلم ما كان كمن يرى كل الجرح بعض فاما ان كل الجرح
الى التركيب مركب كقولك الخمسة زوج ونزف ففصل وتفتتح انها زوج وانها زوج او لاخفى في
الشئ او لا في مكانه كمن رأى طر ولون جاع للبحر لاخذ الحكم لا في العلم ليتعدى الى الما بعض
ولكن

صلى

وكن رأى الانسان متوهما مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف واخذ ما بالقوة وكان ما بالفعل
بالعكس واخذ ما بالعرض وكان ما بالذات وبالعكس واخذ ما باعتبارات الذهبية واعتقد في الامنان
كن رأى الانسان الكلي وجب ان الذهن الحكم بطلته في العين واخذ من العلة مكانها واخذ
ما ليس بعلة علة وهذا يوجد في قياس الخلف فيلحق ان الكذب لتقيض المطالب ويكون لغو
وبعد مراعاة ما ذكرنا سهل عليك الفهم من الاغاليط ولولا القصود وعدم التمييز لما ثبت
للغالبات صناعة بل هي صناعة كاذبة يتفجع بالعرض بان صاحبها لا يغلط ويغالبه ويقدّر
ان يغالبه المغالط والعصاة من الله في كل الامور ومن لم يجعل له نورا فانه من نور قد
نمت كتابة هذه الرسالة الشريفة الموسومة بالشقيد من مؤلفات سيد الانوار والنجاة
الاوائل وقدوة الاخر محمد بن ابراهيم الشيرازي المعروف بابن خنود ملا صدق الملقب بسيد
الماهدين قدس الله نفسه وطيب الله ريسه على يد العبد الجاني معصوم بن رضى الله عنه

القائى خراسان في ليلة السبت وتذلل

في الجادى الاول سنة ثمان مائة

في بلدة الطهران

سنة

اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات من الناطقين بالعقل آمنين آمين

بارك العلين

م

